المنصب الحكومي وممارسة التجارة ..حان وقت الفطام!!

الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص أصبحت حتمية إذا كانت قائمة على المنفعة المشروعة بعيدا عن زواج المتعة وامتصاص جيوب المواطن و يؤكد الاقتصاديون أنه حان وقت الفطام بين المنصب الحكومي وممارسة التجارة والمحاباة ومنح الامتيازات والإعفاءات.

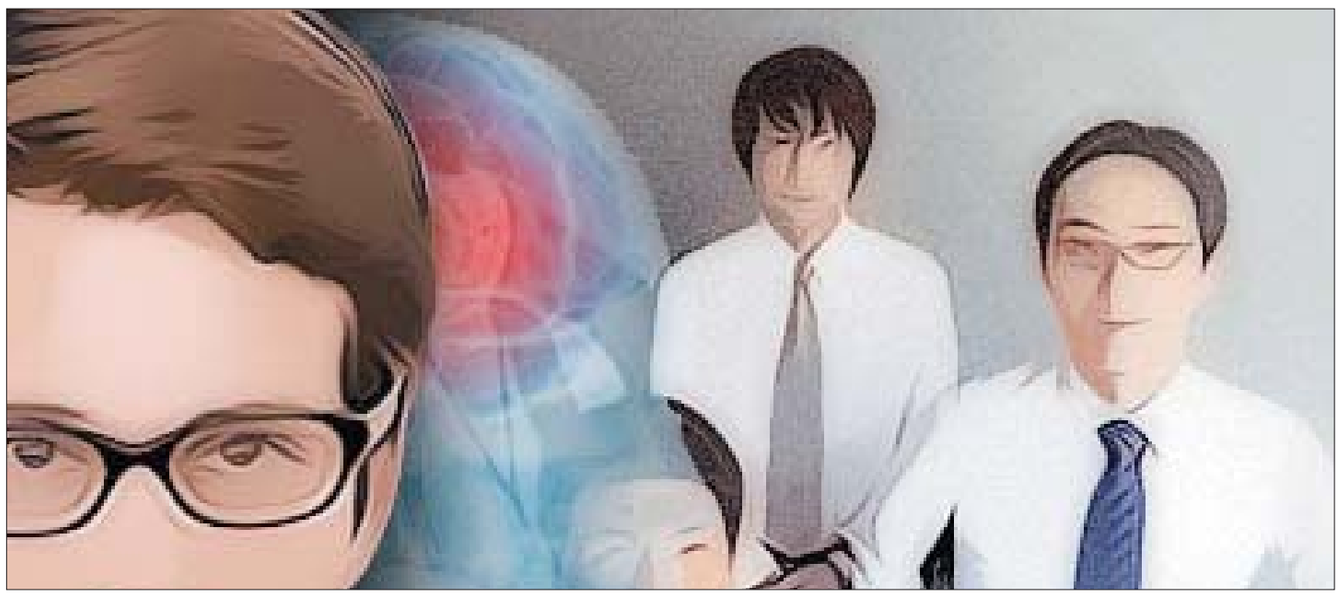

عبدالله الخولاني

ولكن يطرح البعض أن الوصول إلى هذا المناخ المواتي لعملية الشراكة يحتاج بالفعل إلى دولة قوية وأنظمة سلطة محلية تتحلى بروح المسؤولية وقطاع خاص مبني على أساس الحوكمة وروح المسؤولية في الواجبات والإسهام في التنمية الشاملة، ما يخلق علاقة متوازنة بين جميع الأطراف علاقة تمنع الدولة من السيطرة على المجتمع المدني والهيمنة عليه، كما تمنع القطاع الخاص من فرض سيطرته على أجهزة الدولة وتوظيفها من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة. ويقصد بالدولة القوية، الدولة التي لديها القدرة على تنظيم حركة المجتمع بما يمكنه من إطلاق طاقاته وتعظيم قدراته، وفي الوقت نفسه تأكيد قيم سيادة وحكم القانون.

دولة قوية

فقوة الدولة في الواقع تتحدد بمدى ديمقراطيتها، أي إقرارها بحرية تكوين تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وتوفير مقومات حقوق الإنسان وضماناتها من ناحية، وبمدى قدرتها على صياغة القواعد اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعمالها من ناحية أخري. أما المجتمع المدني القوى، فيقصد به المجتمع الذي يتمتع بشرعية جماهيرية واسعة تعبر عن تكوينات اجتماعية قائمة في المجتمع، والقادر على طرح رؤى جديدة وبديلة والذي تسود في جنباته قيم الديمقراطية وقبول الاختلاف واحترامه، والقادر على استخدام الآليات السلمية والديمقراطية لإدارة الصراعات، فضلا عن قدرته على التنسيق والتعاون سواء فيما بين منظماته أو مع المؤسسات الحكومية.

ويشدد الخبراء على إعادة هيكلة دور الحكومة لتصبح موجها مشرعا ورقابيا على أداء السوق وأداء القطاع الخاص وتنمية علاقة الشراكة مع القطاع الخاص لتأخذ نهج ومفهوم الشراكة الحقيقة المبنية على الثقة والمسئولية من كلا الطرفين.

مؤكدين على أهمية بناء مفهوم لشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص قائمة على تطوير نماذج لعقود الشراكة المنهجية نحو التنمية الاقتصادية والتنمية الرادة لدى القطاع الخاص وتطوير سياسات اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص وليس سياسات استبعاد القطاع الخاص من الموارد الإقتصادية في المجتمع وزيادة الوعي لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص حول الأدوار الجديدة لكليهما وتحديد هذه الأدوار وتوضيحها.

ووفقا للدكتورة نجاة جمعان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء فإن تطور القطاع الخاص مرهون بتطور السياسات الحكومية وآلياتها التنفيذية بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناخ الأعمال بالشكل الملائم وبما يحقق منافسة حقيقية وعادلة للقطاع الخاص، والقائم على القدرات والإبداع والجودة وليس على الانتماءات السياسية أو القبلية أو المناطقية، والابتعاد عن استغلال السلطة السياسة أو العسكرية للاستحواذ على المشاريع الاستثمارية، بل قد يتطلب الأمر الفصل بين دور الدولة والقائمين عليها وبين دور القطاع الخاص والقائمين عليه.

عمل منظم

وأشارت إلى أن استراتيجية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعتبر مفهوماً طويل الأجل يعمل في إطار نظام متكامل يشمل عدداً من المكونات، كما أن السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تخلق بيئة اقتصادية داعمة لعمل القطاع الخاص في إطار الشراكة المستهدفة تمثل الجزء الأساسي لهذه الشراكة، كما أن وجود مؤسسات قطاع عام فاعلة وقوانين وأنظمة ولوائح واضحة لأدوار ومسؤوليات هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في عمل نظام الشراكة، كما أن الموارد البشرية المؤهلة مهنياً وفنياً أيضاً سوف تساعد بشكل فعال في عمل هذا النظام بفاعلية، ويمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أحد الأشكال التالية ومنها الشراكة على أساس التعاقدية: (عقود الخدمات، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود البناء والتشغيل والتحويل والشراكة على أساس معيار المبادرة: (الشراكة بمبادرة من الحكومة، الشراكة بمبادرة من القطاع الخاص، الشراكة بالتعيين كخلق شركات اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة وخاصة، الشراكة بنظام الامتياز).

ودعت الى وضع القوانين المنظمة لهذه العلاقة وبما يشجع تنفيذ هذه الأدوار.

توسيع الشراكة

شهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات العملية اللازمة لخلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تم إنشاء مجلس الغذاء من الحكومة وممثلي القطاع الخاص، وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية، تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وتهدف إلى حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار والمستثمرين. كما أن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف ضمان الودائع وتعزيز أركان الاستقرار المالي ومفهوم الشراكة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPP في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء إدارة خدمات البنى التحتية الأساسية. كما تم تطوير نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة لتتم من خلالها كافة المعاملات والخدمات.

تصحيح الانفاق العام

احمد ماجد الجمال

الدفع بكفاءة الإنفاق العام أمر أساسي كهدف نهائي لجراحة تخفيف عجز الموازنة وضمان اتساق نموه مع المركز المالي المستدام في المدى الأطول اجلا وتحقيقا لهذه الغاية تحد القواعد المالية من الإنفاق الرخو غير المنضبط بقيد بمساعدة نظام فعال للرصد والمتابعة لضمان جعلها فعالة صلبة بما يسهم في دفع عجلة النمو واستغلاله على أوجه ينتفع بها المجتمع والشيء المتفق عليه أن تصحيح الإنفاق من أهم عوامله يأتي عبر تصحيح مسار إدارة الإنفاق بطريقة نوعية متميزة وبما يخدم تنويع مصادر الدخل ويزيد من إيرادات الدولة وهو ما يصيب الهدف النهائي بتخفيض عجز الموازنة لان للعجز مفاهيم مختلفة فهناك عجز نتيجة إسراف وعجز بسبب قصور إدارة وعجز تقدير.

بيد أن تبني تخفيض الإنفاق كرقم مطلق لا يتوافق مع هدف تخفيض العجز ولامع برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

يثير التمعن في تقارير المالية العامة الانتباه إلى أن المطلوب هو تخفيض عجز الموازنة بنسب قد تتجاوز قليلا (2%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من دون التطرق إلى أرقام مطلقة أو تخفيضات محددة على الإنفاق العام وبرمجته بطريقة محكمة وعادلة وفق أولويات واحتياجات الارتقاء بالخدمات التنموية وجعل الأجهزة الإدارية الحكومية أكثر استناداً للجدارة وعلاج أوجه الضعف الأساسية بها لأن لغة الأرقام تعكس واقع الحال.

ولتحقيق هذا الهدف لا يتطلب أكثر من تثبيت الإنفاق العام القادم من دون تخفيض أية مبالغ، ذلك أن عجز الموازنة من الواجب أن ينخفض حتى لو لم ينخفض الإنفاق لان إيرادات الدولة ترتفع من سنة إلى أخرى نتيجة النمو الاقتصادي سوا بارتفاع أسعار النفط أو ثباتها عند المستوى القائم وارتفاع عوائد (ضرائب الدخل وضريبة المبيعات) وبقية بنود وأنواع الإيرادات العامة حاليا او على المدى القريب والمتوسط, وعند قياس العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي والإنفاق ومدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة بتصحيح الإنفاق ومعالجة ظاهرة العجز والتخفيف من حدتها فربما نجد موقف ومؤشر ذلك من خلال استعراض نتائج المالية العامة للسنة 2012م فقد أظهرت البيانات الفعلية الأولية أن الإنفاق العام بلغ (2,505) مليون ريال في حين كانت الموارد العامة من جميع مصادرها مبلغ (2,213) مليون ريال سبب عجز كلي بدون مبلغ القروض مقداره (442) مليون ريال والعجز الصافي (292) مليون ريال نتيجة النمو الطبيعي في الإيرادات العامة, وكانت التقديرات والتوقعات للعجز الصافي بمبلغ (562) مليون ريال.

من جهة أخرى يجب الانتباه إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ينمو سنوياً, فقد كان في العام 2012م (6,882,235) ريالا, في حين قدر أن ينمو هذا العام 2013م إلى مبلغ وقدرة (7,391,932) ريالا, بمعنى أن نسبة العجز في حالة تثبيته إلى هذا الناتج من الممكن أن تتراجع سنوياً حتى لو بقيت القيمة المطلقة للعجز ثابتة دونما تغير.

أي أن صافي العجز للسنة المالية 2012م بقيمة (292) مليون ريال شكل (4.2%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما سيشكل نفس العجز إذا ثبت كما هو ما نسبته (3.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام 2013م متراجعا عن العام السابق نتيجة تقديرات نمو هذا الناتج إلى نحو (6.7%) منها (3.5%) نمو حقيقي (3.2%) تضخم.

بالمحصلة يصبح الاستنتاج بان تحقيق الجمهورية اليمنية لأهدافها المالية والاقتصادية لا يحتاج إلى أكثر من تثبيت معدلات الإنفاق العام عند مستواها الأخير من دون تخفيض يذكر ذلك أن نمو الإيرادات يساهم بتخفيض العجز المطلق ونمو الاقتصاد كفيل بتخفيض نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي, ومع ذلك هناك اعتراف شائع بان الأمر يقتضي عمل المزيد لزيادة النمو بشقيه المالي والاقتصادي الذي لايزال متخلفا عن متوسطة الطبيعي وتقليل مكامن الأخطار الاقتصادية الكلية بما في ذلك المستويات المرتفعة للدين العام مما يخلق المزيد من الضغط على الموازنة والنسبة والتناسب بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي ويزيد من تكاليف الاقتراض المتأثرة اصلا من دوامة الصعود.

باحث بوزارة المالية

السعدي: سنوقع مع الصندوق السعودي على اتفاقية تجهيز مراكز التعليم الفني والمهني بـ80 مليون دولار

تشارك الجمهورية اليمنية في اجتماعات المؤسسات المالية العربية التي تبدأ أعمالها اليوم في دبي بوفد رفيع رأسه وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي لـ(سبأ): إن الاجتماعات التي تعقد سنويا ستناقش التقارير السنوية لما أنجزته المؤسسات المالية العربية وعلى رأسها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. مبينا أن اليمن تحصل على قروض ميسرة من المؤسسات المالية العربية التي تعد الجمهورية اليمنية عضوا مؤسسا فيها.

وأشار إلى أن اليمن ستوقع مع الصندوق السعودي على اتفاقية تمويل بـ80 مليون دولار لتمويل وتجهيز مراكز التعليم الفني والتدريب المهني.

شركة إماراتية تعتزم إنشاء مدينة صناعية للغاز بالحديدة

قاسم الشاوش

توقع وزارة النفط والمعادن قريباً مع شركة دانة جاز الإماراتية اتفاقية خاصة بإنشاء (المدينة الصناعية) مدينة الغاز اليمنية بمحافظة الحديدة والتي ستكون من اكبر المشاريع الاستراتيجية والتنموية في اليمن خلال المرحلة المقبلة.

ووجه وزير النفط والمعادن احمد عبدالله دارس خلال لقائه أمس بصنعاء مدير الاستكشاف بشركتي نفط الهلال ودانة جاز الإماراتية المهندس عبدالله القاضي والوفد المرافق له الذي يزور بلادنا حاليا بتشكيل فريق من الخبراء والقانونيين للمراجعة النهائية للمشروع ودراسة كافة الجوانب الفنية والقانونية خلال شهر لتوقيع هذه الاتفاقية مع الشركة من اجل البدء بإنشاء المشروع الذي يعد أول مدن الغاز في اليمن.

وفي اللقاء اكد الوزير دارس اهتمام ودعم القيادة السياسة والحكومة للمستثمرين وللشركات الراغبة بالاستثمار.. مشيراً إلى أن الحكومة تولي مجالات الاستثمار اهتماماً بالغاً لما من شأنه تطوير بيئة الاستثمار وتشجيع الشركات وتحريك الأعمال والبرامج الاستكشافية والإنتاجية والخدمية في شتى المجالات.

وكان المهندس عبدالله القاضي رئيس وفد شركة دانة جاز قد أطلع وزير النفط على برامج الشركة والخطط الاستراتيجية التي تعتزم الشركة الإماراتية تنفيذها في اليمن بموجب توقيع اتفاقية مدن الغاز في اليمن وإنشاء مرحلتها الأولى في محافظة الحديدة, وسيكون من نتائج هذا المشروع استيعاب كبير للعمالة اليمنية, وتحريك عدد من الأعمال والاستثمارات المصاحبة؛ وتحقيق إيرادات مثمرة للاقتصاد الوطني.

في الاجتماع الموسع للتجار والصناعيين المتضررين من أحداث 2011م

الكبوس: القطاع الخاص الخاسر الأكبر من الأحداث والبعض تعرض للإفلاس

أحمد الطيار

ناشدت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في الاجتماع الموسع للتجار والصناعيين المتضررين من أحداث عام 2011م والمنعقد أمس بمقر الغرفة فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة وأعضاءها وأمين العاصمة التوجيه بالإسراع بصرف التعويضات المستحقة للتجار والصناعيين بأمانة العاصمة التي كانت احد المسارح الرئيسية لأحداث العام 2011م وابرز المتضررين منها.

مطالبة الجهات المسئولة في الحكومة بمتابعة التعويضات الخاصة بالمتضررين من أحداث عام 2011م، من القطاع التجاري والصناعي والخدمي والمهني.

ونبهت الغرفة أنها ستضطر في حال لم يتم الإسراع في صرف تعويضات التجار والصناعيين المتضررين بأمانة العاصمة اللجوء إلى القضاء لإنصافهم وإلزام الحكومة بمعالجة أوضاعهم أسوة بما تم ويتم من صرف تعويضات لبعض الفئات في بعض محافظات الجمهورية.

وفي اللقاء أكد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة حسن الكبوس أن شريحة واسعة من القطاع الخاص اليمني تعرضت لأضرار جسيمة وصلت ببعضهم إلى حد الإفلاس الكامل وهو ما استدعى الغرفة أن تقوم بتشكيل لجنة للقيام بحصر الأضرار.

مشيرا إلى أن عمل اللجنة الميداني استمر لمدة عام رغم ما تعرض له أعضاؤها من مضايقات واحتجازات ومصادرة لمعدات التصوير وما شابه إلا أن اللجنة تمكنت من الرصد والحصر وبالتالي قامت الغرفة بالرفع إلى الجهات المسئولة عن التعويض بأمانة العاصمة والتي بدورها قامت برفعه إلى رئاسة الوزراء ولكن للأسف والى اللحظة لم يتم اتخاذ أية إجراءات من طرف الحكومة.

وأضاف :إننا نتابع وبقلق بالغ مماطلة الجهات الرسمية المعنية بالأضرار في القطاعين التجاري والصناعي للمتضررين من الأحداث ومتابعة صرف التعويضات القانونية امتثالا وأداء للواجب القانوني للدولة باعتبار أن أحداث 2011م كانت كارثة عامة لحقت بالمجتمع بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص.

مناشداً فخامة الرئيس ومؤتمر الحوار الوطني وكل الجهات الحكومية إعطاء الموضوع الاهتمام المطلوب.

وطالب الكبوس التجار وأعضاء القطاع الخاص بالتفاعل مع هذا الموضوع وتشكيل لجنة لمتابعة الأطراف بما يضمن الحصول على التعويضات العادلة.

فيما قدم محمد زيد المهلا المدير العام مداخلة باسم الغرفة أوضح فيها أهمية الالتفاف والتوحد للقطاع الخاص حول مواقف الغرفة ودعمها ومساندتها في مساعيها للمطالبة بحقوق التجار مشيراً إلى ضرورة تحديث وسائل التواصل مع الغرفة.

من جانبه أشار نبيل الحجي ممثل التجار المتضررين إلى أن القطاع الخاص فوجئ بقرار رئاسة الوزراء القاضي بتعويض المباني المتضررة فقط وأن على التجار التنسيق مع الغرفة التجارية ووزارة الصناعة وأمانة العاصمة بالرفع بتعويضاتهم مع أنه قد تم الرفع بذلك من قبل التجار بأمانة العاصمة وناشد الغرفة كممثل للتجارة ورجال الأعمال القيام بدورها في الرفع بالعملية من خلال الجهات.

وقد تم انتخاب لجنة من التجار مكونة من ثلاث شخصيات ستكون مهمتها المتابعة مع ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة والرفع بالقضية للجهات المختصة على اعلى المستويات.

تسوية أجور ومرتبات 1500 من المتقاعدين المدنيين بعدن

عدن/سبأ

بدأت فرق فنية وإدارية بمكتب الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة عدن أمس تسوية أجور ومرتبات ألف و 500 من المتقاعدين المدنيين في مختلف القطاعات الإدارية والانتاجية.

وأوضح القائم بأعمال مدير عام مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالمحافظة سعيد عبدالولي لـ«سبأ» أن الفرق تعمل حاليا وفق قرار مجلس الوزراء وتوجيهات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لحالات المتقاعدين وتحسين أوضاعهم في اطار استراتيجيات الاجور والمرتبات أسوة بموظفي قطاع الدولة الحكومية والمدنية.

وأشار إلى أن السقف المالي لفوارق المتقاعدين سيتم صرفها لهم حال استكمال الإجراءات الفنية والإدارية عبر مكاتب البريد العاملة بالمحافظة أو البنوك التجارية المتعاملين معها.

مناقشة مستوى تنفيذ عدد من المشاريع الخدمية بمديرية الطويلة بالمحويت

المحويت / سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة المحويت برئاسة المحافظ أحمد علي محسن تقريرا تقييميا حول مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية المعتمدة والجاري تنفيذها بمديرية الطويلة.

واستعرض الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة الدكتور علي أحمد الزيكم ووكيل المحافظة المساعد حمود شملان وضم الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة والهيئة الإدارية لمحلي مديرية الطويلة تقرير أمين عام المجلس المحلي للمديرية مجاهد النصيري حول هذه المشاريع الجاري تنفيذها في مجالات التربية والتعليم والصحة والسكان والأشغال العامة والطرق والكهرباء والمياه ونسبة التنفيذ الفعلي في هذه المشاريع الخدمية والتنموية البالغ عددها 32 مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة 384 مليونا و506 آلاف ريال.

واقر الاجتماع تشكيل لجنة من المجلس المحلي لمديرية الطويلة ومدراء عموم المكاتب المعنية بالمحافظة لتقييم أوضاع ومستوى إنجاز مشروع الربط الكهربائي بعزل الضلاع الأسفل بمديرية الطويلة وتقييم مدى الالتزام بتنفيذ هذا المشروع ومدى مطابقتها للتصاميم والمعايير الفنية والهندسية.

بعد تصحيح الاجراءات وتعديل الاحتياج

إقرار مناقصة شراء طاقة اضافية لمحافظة عدن

صنعاء/سبأ

أقرت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في اجتماعها أمس نتائج تحليل مناقصة شراء الطاقة لمحافظة عدن على شركة دوم للتجارة والمقاولات، وذلك بعد تصحيح الإجراءات وتعديل الاحتياج، حيث أصبحت تكلفة المناقصة بمبلغ إجمالي 113 مليوناً و884 ألفاً و380 دولاراً، لفترة 36 شهرا إبتداءً من صيف 2013م وحتى صيف 2015م.

كما أقرت اللجنة العليا للمناقصات رفع توصية إلى مجلس الوزراء بتخصيص واعتماد مبلغ الوفر وقدره 200 مليون دولار، الناتج عن تعديل الاحتياج "وهو الفارق بين تكلفة إنتاج الطاقة المشتراه بالعقد الملغي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (69) وتكلفة إنتاج الطاقة بموجب العقد الجديد" وذلك لأغراض إنشاء محطة بقدرة 150 ميجاوات في مدينة عدن عمرها الافتراضي لا يقل عن 25 سنة في فترة زمنية لا تتجاوز 16 ــ 24 شهراً إبتداءً من الآن وبشكل متزامن مع تنفيذ عقد شراء الطاقة بحيث تكون المحطة جاهزة للتشغيل قبل انتهاء عقد إيجار شراء الطاقة بستة أشهر على الأقل.